

## اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة المشكلة لملف ادارة وترشيد المياه اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة



المشكلة لملف ادارة وترشيد المياه برئاسة عبدالعاطي وحضور القصير وممثلي الوزراء المعنيين -عبد العاطى : أهمية تحقيق أقصى درجات التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بملف المياه -نههدف لترشيد استخدام المياه ، وتحسين استغلالها ، والحفاظ على نوعيتها ، والتعامل مع المخلفات

ترأس السيد الدكتور/ محمد عبد العاطى وزير الموارد المائية والري ، وبحضور السيد الأستاذ/ السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة المشكلة لإدارة ملف المياه بكافة جوانبه ، وقد حضر الاجتماع السيد الدكتور/ رجب عبد العظيم وكيل الوزارة والمشرف على مكتب الوزير والسيد الدكتور/ سيد إسماعيل نائب وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لشئون البنية الأساسية ، والسادة نواب محافظى القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية ، وممثلى هيئة الرقابة الادارية وممثلى وزارات الكهرباء والتنمية المحلية.

وأكد الدكتور عبد العاطى على أهمية تحقيق أقصى درجات التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بملف المياه مثل وزارات الري والزراعة والاسكان والبيئة والتنمية المحلية والصحة وأجهزة المحافظات بهدف ترشيد استخدام المياه ، وتحسين استغلالها ، والحفاظ على نوعيتها ، والتعامل مع المخلفات التى يتم القاؤها بالمجارى المائية.

واستعرض الدكتور عبد العاطى أثناء الاجتماع استراتيجية وزارة الموارد المائية والرى للتعامل مع كافة أشكال التحديات المائية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات مثل المشروع القومى لتأهيل الترع ومشروعات تأهيل المساقى والمشروع القومى للتحويل لنظم الري الحديث والتي تهدف لرفع كفاءة شبكة المجارى المائية وتعظيم العائد من كل قطرة مياه ، بالإضافة لمشروعات

التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مثل مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر ، ومحطة معالجة مياه الصرف الزراعي بغرب الدلتا الجارى انشاؤها حاليا ، وسحارة مصرف المحسمة ، بالإضافة لحوالى ٤٣٠ محطة خلط وسيط ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الأقمار الصناعية فى ادارة المياه وحصر مساحات المحاصيل المختلفة ، وإعداد مشروع قانون الموارد المائية والرى الجديد والذي تم الموافقة عليه بشكل نهائى فى مجلس النواب والذي يهدف لتحسين عملية إدارة الموارد المائية ، وحماية شبكة المجارى المائية من كافة أشكال التلوثات.

وأشار الدكتور عبد العاطى الى قيام الوزارة بإعداد استراتيجية للموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠ ، و وضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧ بتكلفة تصل إلى ٥٠ مليار دولار من المتوقع زيادتها الى ١٠٠ مليار دولار ، بالإضافة الى خطة عاجلة مدتها عامين (٢٠١٩ - ٢٠٢١) تستهدف تأهيل الترع ومنشآت الرى والتوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ، وخطة متوسطة المدى تنفذ خلال خمس سنوات.

وتهدف اللجنة الوزارية لإدارة ملف المياه ، لوضع استراتيجية مستدامة للاستخدام الأمثل للمياه فى مصر يتفرع منها خطط خمسية لإدارة المياه والطاقة المتجددة لإنتاج الغذاء بالموارد المحدودة مع بحث إدخال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات اللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية للدولة ، مع وضع السياسات والقرارات اللازمة للتعامل مع المحاصيل الشرة للمياه وبما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلى ، والتطوير التشريعى للقوانين المعنية بملف المياه ، والتطوير المؤسسى للكيانات العاملة فى قطاع المياه ودعم استخدامها للنظم التكنولوجية الحديثة ، ووضع خطط تنفيذية لتحديث نظم الرى بالوادى والدلتا باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، مع التوسع فى استخدام التكنولوجيا لدعم إنتاج المحاصيل الزراعية ومتابعة الزراعات واحتياجاتها من المياه والأسمدة ، و وضع السياسات اللازمة لتعزيز شراكة القطاع الخاص والمستثمرين فى مجال المياه والزراعة ، ومراجعة منظومة إعادة تدوير المخلفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسلامة المجارى المائية من المخلفات.